سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي 1976 – 1984م

أ.م. د.أنور جاسب شنته
جامعة البصرة /كلية الآداب

المقدمة:

احتلت منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية وفي إطار العلاقات الدولية وسياسة الوطن العربي. وترجع أهمية المنطقة إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية فهي تمثل تعريفا مهما من الناحية الإستراتيجية وفي إطار الصراعات والنزاعات الدولية لأنها تقترب من المناطق الصناعية للاتحاد السوفيتي السابق وفيها منابع النفط التي تعد من أهم مصادر الطاقة في العالم الذي صار يحتاج إليه وخاصة اليابان وأوربا الغربية والولايات المتحدة. وقد أكد بعض الخبراء العسكريين على أهمية النفط ومواد أولية أخرى في الصناعة الحربية الأمريكية وتستورد الولايات المتحدة نسبة كبيرة من المعادن للإفادة منها وخاصة في صناعتها الحربية [1]. كما اكتسبت منطقة الخليج العربي استراتيجيا أهمية في سياق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة إضافة إلى اكتسابها أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي لكونها منطقة مهمة للاستثمارات المالية الامريكية والتجارة مع دول الخليج العربي في منتصف السبعينات إذ قدرت الاستثمارات بحوالي (10) بلايين دولار وكذلك مبيعات الأسلحة الامريكية إلى دول الخليج العربي التي تقدر ب (135)

مليـون دولار في الفـترة مـا بـين 1970-1974(2). وقـد تم طـرح مفـاهيم اسـتراتيجية بهـدف الـدفاع عـن مصـالح المعسـكر الغربـي ومنهـا مبـدأ الـرئيس نيكسون ويعد كذلك مبدأ جيمي كارتر أيضا احد أهم هذه المفاهيم وأكثرها خطورة, بعد عام 1978 بالنسبة للخليج العربي والشرق الأوسط وكذلك بالنسبة لمجمل علاقات الشرق والغرب والسلام والأمن الدوليين[3].

المطلب الأول :

أهمية الخليج العربي استراتيجيا :

تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربطها مع الحكومات العربية. وقد أيدت هذه الحكومات السياسية الامريكية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وإبعاد الاتحاد السوفيتي عن منطقة الخليج العربي إضافة إلى دعم تلك الحكومات كسلطنة عمان للوجود العسكري الأمريكي، ولاشك إن التوظيف الكبير لأموال النفط في الولايات المتحدة وأوربا الغربية قد أدى إلى ربط مصالح الدول العربية الخليجية بمصالح الاقتصاد الغربي وانعكس ذلك سلبا على قدرة هذه الدول في إتباع سياسات مستقبلية تخدم اقتصاداتها الوطنية بمعزل عن السياسة الأمريكية والغربية وتأثيراتها. وتبعية دول المنطقة للولايات المتحدة والدول الغربية كانت واضحة لان أموال النفط المستثمرة في الدول الصناعية شكلت جزءا أساسيا من البنية الاقتصادية لهذه الدول ولذلك فان دول الخليج المستثمرة كانت عاجزة عن استخدام عائداتها المالية من النفط واستثماراتها الأخرى كسلاح سياسي ووسيلة ضغط كان بالإمكان توظيفها خدمة لمصالحها وللقضايا العربية عموما. إن الولايات المتحدة في مطلع السبعينات لم تكن لها سياسة متكاملة في منطقة الخليج العربي وكانت تتعامل مع بعض دول المنطقة منها المملكة العربية السعودية وإيران بتصور غير متكامل عن أوضاع الخليج

العربي. وقد بذلت الولايات المتحدة جهودا للضغط على بريطانيا من اجل تطوير سياستها بشكل كبير لاتجاه الإصلاح الاجتماعي والسياسي في الخليج العربي. وكان من الدوافع الأساسية للإصلاح هو بروز المد القومي التحرري الذي تزعمه جمال عبد الناصر في مصر آنذاك والتخوف من وقوع منطقة الخليج العربي تحت تاثيراته. ولذلك اعتبر بعض الباحثين إن الحرب العربية الإسرائيلية (حرب حزيران 1967م) قد وضعت حدا للدور الذي لعبه جمال عبد الناصر بدعم الحركات الوطنية في شبه الجزيرة العربية وإن الحرب دعمت الاستقرار في منطقة الخليج لعربي لصالح القوى الغربية[4]. ومنذ أن أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي في عام 1971م فان الولايات المتحدة صارت ترغب في تغيير سياستها في منطقة الخليج العربي غير إنها لم تتمكن من تحقيق سياسة واضحة إلا بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1973م خاصة وان الولايات المتحدة شهدت نقصا في الاحتياط النفطي لديها ونتيجة لبعض التطورات التي حصلت في المنطقة[5]. أن هذه التطورات دفعت الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون R. Nixon إلى إصدار مبدأه المعروف بمبدأ نيكسون عام 1971 بعد استشارته لمجلس الأمن القومي الأمريكي الذي كان يرأسه هنري كيسنجر H . Kissing 6). الذي أكد على الاعتماد على حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي لحماية المصالح الامريكية وذلك لتقليص النفقات العسكرية الامريكية والابتعاد عن ممارسة دور عسكري مباشر في الخليج العربي . وقد اخبر الرئيس نيكسون الكونغرس الأمريكي في عام 1971 انه " كانت للاتحاد السوفيتي رغبة تكتيكية في تحديد النفوذ الأمريكي لغرض زيادة نفوذه في البلدان الآسيوية غير الشيوعية ومع ذلك لم يكن هناك خلاف بين مصالحنا ومصالحه لا يمكن حله ". ورفض نيكسون في الوقت نفسه استراتيجية احتواء النفوذ والتوسع السوفيتي والصيني وأعلن عن ضرورة موازنة نفوذ القوى الشيوعية في المستقبل. ولابد من الإشارة إلى إن صانعي السياسة الامريكية في هذه الفترة كانوا متأثرين

بانسحاب بريطانيا من الخليج العربي[7]. ورغم إن الولايات المتحدة لم ترغب في أنهاك قواتها البرية فأنها دعمت وجودها البحري في المنطقة بوحدات بحرية إضافية لتحويل نفقات الدفاع الأمريكي من القوات البرية إلى القوات البحرية. ومن اجل تعزيز السياسة الامريكية بتلك الاتجاهات اختارت الإدارة الامريكية شاه إيران محمد رضا بهلوي لحماية مصالحها في المنطقة لان الشاه من وجهة النظر الامريكية حليف قوي للأمريكان. وقد استندت السياسة الامريكية على جملة اعتبارات منها إن منطقة الخليج العربي جزء من الاستراتيجية الامريكية التي تريد الاستقرار والأمن والاعتماد على إيران والمملكة العربية السعودية فهي بمثابة أنظمة سياسية ثابتة لا تواجه مشاكل داخلية وتتمكن بقدراتها العسكرية من مواجهة بعض المشاكل بقوة والتي قد تشكل خطرا على الاستقرار بمساعدة الولايات المتحدة وفشل الولايات في تحقيق ترتيبات أمنية إقليمية تشارك فيها المملكة العربية السعودية وزيادة قلق الإدارة الامريكية من أن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سيحدث فراغا امنيا يهدد مصالح المعسكر الغربي السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. وكان هدف الولايات المتحدة من التأكيد على الاستقرار والأمن في الخليج العربي هو العمل على خدمة أهدافها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي بالحصول على كمية كبيرة من النفط وبأرخص الأسعار وتحقيق ذلك استوجب اهتمام الولايات المتحدة للمحافظة على الأنظمة الموالية لها واستثمار واردات النفط مباشر أو غير مباشر في المؤسسات الاقتصادية الامريكية لتطوير استراتيجية عدم التدخل المباشر إلى استراتيجية الردع والتطويق وحماية امن إسرائيل[8]. وفي أواخر عام 1973م بدا الأمريكيون بالتراجع عن مبدأ نيكسون لتحقيق استراتيجية الردع والتطويق وكان جزئيا ومحدودا لعدة أسباب منها ازدياد النفوذ السوفيتي في جنوب شرق آسيا وفي القرن الأفريقي وكذلك مواقف بعض القوى الحاكمة في الولايات المتحدة من قضايا الوفاق الدولي والحظر النفطي العربي على الغرب بعد حرب تشرين عام 1973م وبناء على ذلك اتبعت الولايات المتحدة

سياسة خارجية ذات إبعاد متعددة منها الابتعاد عن أي عمل قد يؤدي إلى التصادم مع الاتحاد السوفيتي وتقوية العلاقات التجارية والتقنية معه ومتابعة سياسة الوفاق مع السوفييت وإعلانها من جهة أخرى عن استعدادها للتدخل العسكري لحماية منابع النفط المهمة للعالم الغربي وتكثيف لقاءاتها مع الصين الشيوعية. وقد أوضحت بعض تصريحات المسؤولين الأمريكان حتى إعلان مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر G. Carter تصميم الولايات المتحدة على غزو حقول النفط في حالة تعرضها لخطر السوفييت والاستمرار في بقاء سياسة الأسعار واستقرارها وحماية مصادر النفط والسيطرة عليها، بعد التطورات التي كان محورها النشاط السوفييتي في منطقة المحيط الهندي والقرن الأفريقي[9]. وعندما استلم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر السلطة في كانون الثاني عام 1977 فأنه ركز جهوده في وضع خطط لدعم السياسة الأمريكية في المحيط الهندي وتحدي الاتحاد السوفيتي واستمالة بعض الدول كالصومال إلى جانب الولايات المتحدة بعد إن كانت حكومتها تميل إلى الاتحاد السوفيتي وذلك عن طريق تزويدها بالأسلحة الدفاعية كما التزم الرئيس جيمي كارتر في السنوات الأولى من إدارته بمبدأ نيكسون الذي كان يرتكز على تقوية الأنظمة الدكتاتورية ويتناقض مع مبدأ حقوق الإنسان المعلنة. غير إن التطورات التي حصلت في إيران وأفغانستان والتي تمثلت بدخول السوفييت أفغانستان ودعم الانقلاب الشيوعي بها والثورة الإيرانية في عام 1979 وأزمة الرهائن بين الولايات المتحدة وإيران واحتلال السفارة الامريكية في إيران ووقف ضخ النفط الإيراني المصدر إلى الولايات المتحدة الامريكية والتوتر بالشرق الأوسط وأفريقيا, كل ذلك دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياساتها العسكرية واستراتيجياتها في منطقة الخليج العربي لتخوفها من التحرك السوفيتي واحتمال تهديد الإمدادات النفطية للغرب فقامت بتشكيل قوة بحرية مشتركة مع سلطنة عمان ودول غربية أخرى في منطقة الخليج العربي وزيادة وحداتها البحرية في المحيط الهندي وبحر العرب والمحيط الهادي والبحر

المتوسط لدعم قوة الشرق الأوسط الأمريكية ولحماية مضيق هرمز. ولقد أعلن بعض المسؤولين الأمريكان وعلى رأسهم الرئيس كارتر بتصريحات يفهم منها انه على الولايات المتحدة أن تقوي سياستها أكثر مما كانت في عهد الرئيس نيكسون والاهتمام بالوجود العسكري الأمريكي. كما اعتبر الرئيس كارتر أن دخول القوات السوفيتية في أفغانستان لإسناد الانقلاب الشيوعي من ابرز التحديات السوفيتية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي تمثل خطرا على السلام العالمي بينما أكد وزير الدفاع الأمريكي (براون) في عام 1978 أن الولايات المتحدة ستواجه تحديات كبيرة في المرحلة المقبلة وستواجه صعوبة الاختيار بين تعرض مصالحها للضرر وبين التدخل العسكري في المنطقة وفي 22 شباط من عام 1979 أكد الرئيس كارتر في تصريح على قوة الولايات المتحدة وإمكانية استخدامها في الوقت المناسب بقوله " أن الولايات المتحدة تستمر في كونها أقوى دولة على الأرض سياسيا واقتصاديا وعسكريا وإنها تعهدت بالحفاظ على هذه القوة إكراما لمثل وقيم دولتنا وتستخدم القوة استخداما مسئولا حيث تتشابك مصالحنا بشكل مباشر أو حين تستطيع المساعدة في حلف للسلام والتطور المستقل للدول الأخرى ". وحذر الرئيس في تصريحاته من أن يكون في نية الاتحاد السوفيتي التدخل في سياسات بعض الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي وقد يتحرك الاتحاد السوفيتي عبر بعض المنافذ نحو الخليج العربي. وقد أيد هنري كيسنجر بقوة ما قاله رئيسه كارتر بقوله " أن النظام الأمريكي هو أفضل نظام في العالم والأكثر تمسكا بالحرية والعدالة فلماذا لا تعمم هذه التجربة على بقية شعوب العالم ". كم أشار هنري كيسنجر في تصريح أخر له إلى التطورات في شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي بقوله " إن هناك انهيار جيوبولوتيكي ابتداء من فيتنام مرورا بانغولا وإثيوبيا واليمن الجنوبي " [10].

المطلب الثاني: كارتـــــر: في شباط من عام 1979 قدم زبيغنيو بريزينسكي (Zbigniew Brezezinski) مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي

مذكرة تتضمن أطر عمل جديدة في الخليج بعد اختلال ميزان القوى الإقليمية لصالح الاتحاد السوفيتي يمكن اعتبارها المصدر الأساسي لمبدأ كارتر وتضمنت الخطة:

1_ وضع سياسة أمريكية جديدة في المنطقة تشبه مبدأ ترومان هذا المبدأ الذي رسم الخط الذي يجب أن لا يتجاوزه الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية.

2_ إعلان السياسة الأمريكية الجديدة على العالم وعلى الشعب الأمريكي لدراسة ردود الفعل وعلى ضوء ذلك تتخذ الولايات المتحدة ما يمكن من إجراءات عملية لمجابهة امن الشرق الأوسط والخليج.

3_ العمل على تشجيع تحالفات أو ترتيبات تعاون امني بين الدول المعتدلة بما فيها مصر و إسرائيل والسعودية والأردن.

4_ ضرورة التعاون مع المملكة العربية السعودية باعتبارها الركيزة الأولى للنظام الأمني الإقليمي بعد سقوط شاه إيران.

5_ بسبب تفوق الاتحاد السوفيتي من ناحية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج فان على الولايات المتحدة أن تبني قواتها المسلحة من جديد وان تكون مستعدة للرد فورا على أية تهديدات سوفيتية في الخليج بصورة خاصة[11].

وكان من الطبيعي أن التحركات السوفيتية في المحيط الهندي وما أشيع عن احتمال اعتماد الاتحاد السوفيتي على نفط الخليج العربي مستقبلا قد دفعت الرئيس الأمريكي كارتر وبعض المسئولين الأمريكان إلى التفتيش عن خطط لدور حاسم وتغير السياسة في منطقة الخليج العربي. وقد أكد مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي (زبيغنيو بريزينسكي) من وجود ما يسمى بقوس الأزمات في غربي المحيط الهندي إشارة إلى التطورات الحاصلة في غرب المحيط الهندي ابتداء من موزنبيق حتى باكستان[12]. والتي اشرنا إليها في سياق البحث والتي أصبحت أكثر تعقيدا. غير أن التغير الذي حصل في السياسة

الامريكية توج في ظهور ما عرف بمبدأ كارتر(Carter Doctrine) الذي أعلنه الرئيس الأمريكي كارتر في رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في 23 كانون الثاني 1980 وجاء في نص رسالة الرئيس كارتر الذي أصبح أساسا لمبدأ كارتر" إن الغزو السوفيتي لأفغانستان هو تهديد للسلام العالمي وللعلاقات بين الشرق والغرب وللاستقرار في المنطقة (أسيا الوسطى) ولحركة النفط ... الهجوم السوفيتي أوصل الاتحاد السوفيتي إلى مسافة قريبة من المحيط الهندي والخليج... ومن الممكن أن ينجح في مراقبة منطقة ذات فائدة استراتيجية واقتصادية حيوية بالنسبة إلى أمريكا الغربية والشرق الأوسط وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية ... علينا أن ندفع أي ثمن لنبقى الأمة الأقوى في العالم..." [13]. وفي خطاب آخر أكد الرئيس الأمريكي كارتر على أن منطقة الخليج العربي هي منطقة مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة واعتبر أية محاولة من قبل قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج العربي بمثابة هجوم على مصالح الولايات المتحدة الحيوية. وهدد في آخر كلمته باستخدام القوة العسكرية كما أشار إلى أهمية النفط في السياسة الامريكية بقوله ((أن الأمن القومي الأمريكي وقوة الولايات المتحدة متوقفان بشكل كبير وخطير على خط إمدادات النفط من الولايات المتحدة من جهة وبين الشرق الأوسط والخليج العربي من جهة أخرى))[14]. أن الدول كالولايات المتحدة في الواقع تتصرف بالطريقة التي تفعل بها من موقعها في النظام الدولي وليس بسبب اتجاهات داخلية باتخاذ القرار أو بالمتغيرات الشخصية في قيادتها السياسية ويأتي تصرف الدول على هذا الأساس نتيجة لتصرفات الدول الأخرى وفق التوزيع والتسلسل الهرمي للقوة في النظام الدولي. ويؤكد هذا التجديد أيضا على عملية الفعل ورد الفعل بين الدول ولا ينظر هنا إلى تأثير الخلافات الداخلية على اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية كوسيلة رئيسة للتبرير[15]. والذي تراه واضحا في خطاب الرئيس الأمريكي الإشارة إلى مسالة المصالح ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية, والتركيز على فكرة المصالح كما يقول

احد المختصين, عند دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يوضح جانب الاستمرار فيها رغم التبدل الذي يطرأ على هذه السياسة[16]. كما أن الحوار بين أعضاء النخبة الأمريكية في هذه الفترة وما سبقها أي فترة هنري كيسنجر (1969- 1976) هو بمثابة صراع على السلطة بين الأعضاء في الولايات المتحدة ويرتبط أيضا بالسياسة الخارجية العامة للولايات المتحدة إضافة إلى غياب الإجماع في إدارة الرئيس كارتر[17]. ولم تكن الإدارة الأمريكية وبعض المسئولين الأمريكان الآخرين على معرفة كاملة بالجوانب الايجابية للوفاق الدولي في الكونغرس الأمريكي. كما أن قطع الإمدادات من المملكة العربية السعودية وإيران والكويت وأبو ظبي كان غير مقبولا من قبل أكثر الأوساط السياسية الأمريكية، وانه يجب مقاومة أي تحرك بهذا الاتجاه بالقوة عن طريق دعم الوجود البحري للولايات المتحدة وبشكل متزايد[18]. لان تخفيف النشاط البحري الأمريكي في منطقة الخليج العربي سيكون في صالح السوفييت ليس إلا. ولا يخفى أن الأحداث في إيران وتوتر العلاقات الأمريكية مع إيران لم يؤثر على النشاطات البحرية لان التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هو أمر يفيد لغرض التوازن وضمان المصالح بدرجة كبيرة. ولقد رأت الولايات المتحدة انه من الصعب الاستمرار في معاملة منطقة الخليج العربي كمنطقة منفردة ومنفصلة عن القضايا العسكرية لأوربا الجنوبية والبحر المتوسط والمحيط الهندي وذلك بسبب أهمية نفط المنطقة لمنظومة الدول الصناعية الغربية بأكملها وان استقرار الخليج العربي مرتبط بالاستقلال المستقبلي لأوربا واليابان. ولذلك لوح الأمريكان كما توضح تصريحات مسئوليهم وما ذكرته الدوريات العربية والأجنبية باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن المصالح الامريكية في الخليج العربي لأهميتها لأمن الولايات المتحدة[19]. ولقد رافق تلك التصريحات عزم الولايات المتحدة على تطوير قوات التدخل السريع ووضع خطط عسكرية للتدخل السريع في الخليج العربي والمناطق المتاخمة له في حالة الطوارئ وذلك لربط دول المنطقة أيضا بها.

وقوات التدخل السريع مستقلة عن قوات حلف شمالي الأطلسي (ناتو Nato) ومجهزة بأسلحة متطورة. وقد أشارت وزارة الخارجية الامريكية عن احتمال تعرض الناقلات التي تمر عبر مضيق هرمز لهجوم تخريبي من قبل الفلسطينيين[20]. أن الولايات المتحدة كانت عازمة على وضع تلك الخطط في عام 1977 [21]، غير إنها أعلنت ذلك بعد نجاح الانقلاب الشيوعي في أفغانستان واستلام الشيوعيين للسلطة بدعم من الاتحاد السوفيتي. ولأجل تطوير الولايات المتحدة لنشاطها بعد ذلك تحركت نحو حكومات بعض دول الخليج العربي ومنها سلطنة عمان لتعزيز وجودها العسكري في مدخل الخليج العربي وفي المحيط الهندي وذلك باستخدام بعض القواعد مثل قاعدة المصيرة وقاعدة السيب وقاعدة تمريت وقاعدة مسقط وكانت هذه القواعد جوية وبحرية. كما استطاعت الولايات المتحدة الحصول على تسهيلات عسكرية في كينيا بعد موافقة حكومتها على منحها قاعدة في بومباس و أخرى في الصومال تشمل تسهيلات استخدام المرافق الجوية والبحرية للصومال وخاصة القاعدة الجوية في بربرة. وفي نفس الوقت أعطت اهتماما كبيرا لدور إسرائيل كقاعدة في المنطقة فقدمت لها مساعدات بقيمة (300) مليون دولار في عام 1980, وتطورت كذلك العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات وتقديم الغطاء الجوي من قبل إسرائيل للمقاتلات الأمريكية. لم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل عملت على الحصول على تسهيلات عسكرية لها في مصر مقابل المساعدات العسكرية الممنوحة لمصر والتي تقدر بـ (4) بليون دولار. ومن هذه التسهيلات القيام بمناورات عسكرية مشتركة في قاعدة غرب القاهرة الجوية. وقد تمت هذه المناورات في عام 1980 بعد إعلان مبدأ كارتر في قاعدة قنا ورأس بناس إضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في سيناء. والجدير بالذكر إن الولايات المتحدة رغبت في إقامة نوع من الربط بين قوات الانتشار السريع والقوة المتعددة الجنسية في سيناء وذلك من اجل زيادة القدرة الامريكية للتدخل في المنطقة وزيادة مصداقية الاستراتيجية

الأمريكية الجديدة في المنطقة ومساعدة الأمريكان في الحصول على قواعد وتسهيلات في المنطقة وتحرك جيد لقواتها البرية [22]. وقد أكدت بعض الدوريات العربية على وجود اتجاه جديد في السياسة الامريكية يهدف إلى إعادة ترتيب تحالفاتها في المنطقة بالتأكيد على التحالف الأمريكي ـ العماني وهو اتجاه يراه البعض مفاجئا و تكتيكيا في حين وجده آخرون انه نتاج حساب استراتيجي لموازين القوى في المنطقة[23], وتأكيد لفكرة إعادة الخليج إلى مناطق النفوذ والتكتلات الأجنبية ووضع الخليج مجددا تحت الحماية الأجنبية. ولقد قامت الولايات المتحدة بنشاطات أخرى وعمليات توسعية شملت توسيع قاعدة المصيرة من قبل الأمريكان والبريطانيين وإقامة مزيد من المنشآت العسكرية وتكليف فرقة من القوات المصرية بحراسة المنشآت الجديدة وتحويل تربة (خصب) في شبه الجزيرة تندم على مقربة من دولة الإمارات العربية المتحدة من قرية لصيد الأسماك إلى نقطة استراتيجية هامة لمراقبة مضيق هرمز، وقامت القوات الأمريكية ببناء قواعد استراتيجية فوق بعض الجبال المطلة على المضيق. وذكرت جريدة واشنطن بوست الأمريكية أن الولايات المتحدة عمدت إلى تبليغ أجهزة استخباراتها بإعداد دراسات عن الحركات الإسلامية في الوطن العربي والعمل على انجاز هذه الدراسات بما يخدم المصالح الأمريكية[24]. كما قررت الولايات المتحدة بيع وسائل الدفاع الجوي وأسلحة مضادة للدبابات ومعدات مشاة لسلطنة عمان استنادا للاتفاقية المبرمة بينهما والتي اشرنا إليها ، وذلك لمواجهة أي تطورات تنطلق من حدودها مع اليمن الديمقراطية. وهذا الدعم في الواقع هو جزء من سياسية أمريكية لحماية ناقلات النفط، والتأثيرات الأمريكية كانت مدعومة بتواجد الأسطول الخاص في المنطقة ولم تصدر في حينه من بريطانيا أية إشارات رسمية إلى احتمال مضايقة أمريكية للدور البريطاني في عمان وانه لم يظهر ما يشير إلى احتمال سحب الدعم الاقتصادي البريطاني أو العسكريين البريطانيين الذين يتولون الإشراف والتدريب للجيش العماني. وبعد فشل المشروع العماني وسقوط نظام شاه

إيران سارعت سلطنة عمان وبضغط من الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقية عسكرية واقتصادية بين البلدين في شباط من عام 1980. وقد تضمنت الاتفاقية قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لسلطنة عمان بقيمة (100) مليون دولار سنويا[25]. على أن تقوم سلطنة عمان بمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في قاعدتي صلالة ومصيرة وفي ميناء قابوس وغيرها بحجة تامين حماية شرق الجزيرة العربية وحراسة مضيق هرمز. وقد استخدمت الولايات المتحدة فعلا قواتها في مناورات وتدريبات للإنزال في مضيق هرمز[26]، بعد تحذير الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة من مغبة التدخل العسكري في الخليج العربي والمحيط الهندي لان ذلك من وجهة النظر السوفيتية يتعارض مع مبدأ عدم استخدام القوة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وربما كان الاتحاد السوفيتي يبالغ في جدية التحركات الامريكية ويعتقد أن الولايات المتحدة ترى في التحركات السوفيتية دليلا على القدرة السوفيتية للتعرض لخطوط السلامة الحيوية في الخليج العربي وفي المحيط الهندي وفي مناطق أخرى[27]. وإلى جانب ما سبق ذكره فان الولايات المتحدة تخلت عن الدور الإيراني بعد الثورة الإيرانية لكي تلعب دور الشرطي في الخليج العربي وبذلت جهودها في سبيل الحصول على بديل جديد في لعب ذلك الدور. وقد رأت الولايات المتحدة إن باكستان يمكن لها إن تلعب هذا الدور فهي بديل قوي يساعدها في ذلك تمتعها بعلاقات جيدة مع بعض دول المنطقة كسلطنة عمان ومسقط وغيرها تشتمل على عمليات نقل السلاح واستخدام القواعد العسكرية وترتيبات أمنية وتبادل المعلومات العسكرية ومقدار محدود من التخطيط العسكري المشترك وهذه العلاقات تضمنها مبدأ كارتر، ومن اجل ذلك زار زبيغنيو بريزينسكي ونائب وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر باكستان في شباط عام 1980 للتوصل إلى تحديد صيغة للتعاون مع الولايات المتحدة أيضا. وقد رفض الرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق المشروع الأمريكي لباكستان الذي تضمن مساعدات عسكرية واقتصادية بقيمة (400)

مليون دولار مطالبا بزيادة المبلغ. وقد وافقت إدارة الرئيس كارتر على ذلك[28]. ولقد واجه مبدأ كارتر في الواقع معوقات عديدة منها ما يتعلق بموقف الدول الغربية من المبدأ وموقف بعض الدول العربية الخليجية إضافة إلى المشاكل التي قد تواجهها قوات التدخل السريع. ويتضح الغموض حول مسالة قوات التدخل السريع في التصريحات التي أدلى بها الجنرال (بول كيلي) قائد قوات الانتشار السريع فهو يرى من جهة إن فكرة تشكيل قوات الانتشار السريع تتطلب إمكانيات واستبعاد استخدام قوات الانتشار السريع لردع خصوم الولايات المتحدة فإذا كان هناك صدام رئيسي فالمطلوب استخدام قوات من الجيش والأسلحة على اختلافها، وليس الاعتماد على قوات الانتشار السريع فقط[29]. وقد حصل كذلك تردد في جلسات الكونغرس الأمريكي المتعلقة برصد الأموال لقوات الانتشار السريع وأسلحتها المقترحة وتكوينها في الفترة بين عامي 1980 و1981. وقد أكد السناتور كوجين إن تغيير قوة الانتشار السريع للقوة التي ستعمل في الخليج العربي تغيير خاطئ ذلك انه لا يمكن الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم الغربي بإرسال عدد من الجنود من كارولينا في الولايات المتحدة إلى سلطنة عمان أو المملكة العربية السعودية كما دار نقاش موسع حول بعض الأمور منها هل إن الكونغرس يريد قوة الانتشار السريع فعلا وماهي طريقة تشكيل هذه القوات وأي شكل من إشكال هذه القوة تحتاجه الولايات المتحدة وفي أي مناطق من العالم تبرز الحاجة إلى مثل هذه القوة. كما أكد السناتور (غاري هارت) على إن الدفاع عن الخليج العربي يجب أن يعتمد على البحرية وعلى الفيالق التابعة لها وليس على قوات الانتشار السريع[30]. كما ظهرت اتجاهات داخل اللجان لوقف اعتمادات المتعلقة بتطوير قوات الانتشار السريع. وقد عمدت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ الأمريكي على تقليص المبالغ المرصودة لبرامج تسليح قوات الانتشار السريع التي وافقت عليها لجنة المخصصات الدفاعية التابعة لمجالس النواب. كما واجهت عدة انتقادات لعملية تشكيل قوات الانتشار السريع من

قبل بعض المسؤولين العسكريين الأمريكيين والمختصين بالشؤون الاستراتيجية وفي مقدمتهم وزير الدفاع الأمريكي (واينبرغر) الذي أكد على عدم جدوى وفعالية قوات الانتشار السريع في حالة حدوث غزو سوفيتي لأبار النفط في الخليج العربي وبسبب الوقت الذي يتخذه نقل القوات من الولايات المتحدة جوا وذلك بقوله ((إن الولايات المتحدة تحتفظ بحرية الرد في حالة وقوع اعتداء سوفيتي على أبار النفط وان هذا الرد قد يتناول الأساطيل السوفيتية في كل إنحاء العالم وانه من الممكن إن تضطر الولايات المتحدة إلى الدخول في مواجهة عمودية أو أفقية للرد على هجوم سوفيتي على أبار الشرق الأدنى[31]. كما انتقد مشروع قوات الانتشار السريع وزير الطاقة الامريكية (جيمي شلينجر) وذلك بتأكيده على ((إن قوات الانتشار السريع غير قادرة على التدخل ولاهي سريعة ... وهي (نمر من ورق) والولايات المتحدة تحتاج إلى وضع مجموعة من الأولويات والأهداف المحددة والواضحة والمباشرة في العمل على تنفيذها وان على الولايات المتحدة إن تحتفظ على الدوام بقدرة مستمرة ودائمة حيثما تدعو الحاجة وهي متوفرة أصلا في قواتنا)). كما شدد وزير الطاقة في تصريحه على ضرورة تزويد القيادة العسكرية بالقرارات السياسية الواضحة والجريئة والولايات المتحدة لا تحتاج إلى شعارات وقيادات جديدة تزيد من تعقيد وتشابك الصلاحيات داخل القوات المسلحة[32]. وكذلك اعتبر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية (ديفيد نيوسوم) مبدأ كارتر مبدأ مرتجلا لأسباب سياسية داخلية وأكد على أن الخطر السوفيتي اقل احتمالا وما يرافقه من تهديد يرجع للتقلبات السياسية، سواء بتحريض سوفيتي أو من دولة أخرى, كما أن أي عملية سوفيتية في الخليج العربي تثير مشاكل لوجستية ضخمة. بينما اعتقد (تشارلز براي) نائب مدير وكالة الاتصالات الدولية ومن منفذي سياسة كارتر أن الرئيس كارتر كان قد تعجل في إعلان تشكيل قوات الانتشار السريع لحماية المصالح الامريكية في الخليج العربي وهي غير فعالة دون أن يسبق ذلك تحليل للقوى الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العاملة في المنطقة[33]. ويبدو أن قوات الانتشار السريع قد تكون عاملا مساعدا لاستقرار الأنظمة الموالية الصديقة للولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية في حالة الثورات والحروب الأهلية ولكنها ليست قادرة تماما على تحقيق الهدف الذي تشكلت من اجله. أن قوات الانتشار السريع, كما يقول احد الباحثين, ليست سوى تعبير عن النزعة العسكرية العدوانية تجاه دول الشرق الأوسط ومحاولة التصدي للحركات الوطنية التي تعتبر مصدر خطر أساس على النظام الدولي القائم آنذاك وتلك النزعة العدوانية موجهة ضد الأمة العربية والنفط الذي هو أهم ثرواتها تحت شعار حماية الأمن القومي الأمريكي وحماية المصالح الحيوية للعالم الغربي[34].ولقد واجه مبدأ كارتر أيضا معارضة من قبل بعض الدول العربية الخليجية. أن موقف هذه الدول يرتبط بمسألة امن الخليج العربي والصراع العربي – الإسرائيلي والمطالبة بإعادة التوازن الاستراتيجي والسياسي في المنطقة بسبب التطورات التي حصلت, كما اشرنا إلى ذلك في سياق البحث. خاصة وان منطقة الخليج العربي تعاني من كثير من المشاكل السياسية. ومنها النزاع للسيطرة على مضيق هرمز وشط العرب وهي ممرات استراتيجية مهمة وكذلك مشاكل الحدود بين هذه الدول التي تتسم بأنها ذات صفة قانونية وسياسية لا تزال قائمة وتخوف الأمارات الصغيرة من الثورات الوطنية الداخلية و هذه الخلافات هي التي تحدد القوى والعوامل التي تشكل خطرا على امن الخليج العربي وقد رأت بعض الدول الخليجية ماعدا البحرين وعمان أن مبدأ كارتر قد يؤدي إلى تدخل الدول الكبرى في الخليج العربي من اجل النفوذ ولذلك بادرت إلى رفض فكرة التدخل وتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة بصورة مباشرة بسبب التطورات التي حصلت كدخول السوفييت في أفغانستان وقيام الثورة الإيرانية فقامت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي للتنسيق والتعاون بين حكومات دول الخليج العربي. وقد أوضحت بعض الدوريات العربية والأجنبية موقف الدول الخليجية المعارضة أو التي تميل إلى التعاون مع الولايات المتحدة في المجالات العسكرية[35]. وفي الواقع أن رفض بعض الدول

العربية الخليجية للتدخل الأجنبي في منطقة الخليج العربي والمطالبة بإتباع سياسة تقوم على التوازن يرجع إلى عوامل أبرزها إمكانية ظهور تنافس أمريكي – سوفيتي للحصول على قواعد عسكرية قد يؤدي إلى صراع ثم تدخل من اجل المصالح وكذلك القلق من السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ومن نتائجها وكون مبدأ كارتر انتصار للتوجه العسكري المتطرف وعدم لجوء الولايات المتحدة إلى الخيار السياسي والدبلوماسي لحل مشكلة فلسطين العربية الذي تنادي به الدول العربية الخليجية وبين الخيار العسكري الذي اعتمدته إدارة الرئيس كارتر. كما أن بعض الدول العربية الخليجية وقفت في حالة تناقض بارز فهي تريد من الولايات المتحدة أن تكون في موقع القوة من جهة وترفض من جهة أخرى أي وجود أمريكي بارز في الخليج العربي. وهذا التناقض في طموحات الدول الخليجية تكفلت بحله الحرب العراقية – الإيرانية وكينيا ومصر وعمان التي منحت الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لان حرب الخليج سمحت بوجود عسكري أمريكي بارز في الخليج العربي دون أن يثير حساسية الدول الخليجية النفطية التي التزمت الصمت حيال إعطاء عمان والبحرين والصومال ومصر تسهيلات عسكرية لقوات الانتشار السريع [36]. وفي ضوء إبعاد أي خلل في توازن القوى الإقليمي لصالح إسرائيل وتزايد في حجم الوجود العسكري الأمريكي السوفيتي.

الخاتمة:

تغطي الدراسة بعض ملامح السياسة الأمريكية في الخليج العربي وطبيعة العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي. وقد اندفعت الولايات المتحدة إلى التأكيد على استخدام القوة العسكرية في هذه الفترة مستخدمة تبريرات غير واقعية لحماية مصالحها في المنطقة. ويمكن هنا أن نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها وكما يلي:

1_ إن سياسة بعض الدول الخليجية في الفترة قيد البحث بشأن الخليج العربي ظلت بعيدة عن الاتجاه الموالي للاتحاد السوفيتي ولكن لا يمكن أن نطلق على هذه السياسة والمواقف بأنها انحياز تام للسياسة الأمريكية بل هي مواقف غير متوازنة. كما إن انتشار القواعد العسكرية الأمريكية والغربية في منطقة الخليج العربي وغيرها لم تكن في الصالح القومي العربي أو الخليجي إضافة إلى تأييد بعض الدول الخليجية للسياسات الأمريكية يؤكد انحيازها للولايات المتحدة في المسائل الدولية ومنها قضايا الخليج.

2_ إن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر هي استمرار لمبدأ الرئيس نيكسون واستخدمت كغطاء لعدم التدخل. وكان الهدف من الجهود الأمريكية في تشكيل قوات الانتشار السريع هو الحصول على معلومات لخدمة الدبلوماسية الأمريكية ومنع قطع الإمدادات النفطية أو احتلال منابع النفط وكذلك لحماية الأنظمة الموالية للولايات المتحدة من الحركات أو الاضطرابات وتأمين مضيق هرمز لان منطقة الخليج العربي مهمة من وجهة النظر الأمريكية في الحفاظ على توازن استراتيجي دولي. كما إن قوات الانتشار السريع تمتلك قدرة كبيرة على العمل لحماية الإمدادات النفطية دون التأثير على الجيش الأمريكي الأساسي. ولا يمكن أيضا عزل قوات الانتشار السريع عن أهداف التخطيط الأمريكي في مناطق أخرى كالمحيط الهندي والبحر الأحمر لان نقل الرجال والمعدات من الولايات المتحدة إلى تلك المناطق إضافة إلى تصميم الولايات المتحدة لحماية الأنظمة الموالية لها ومن اجل الأمن القومي الغربي ومواجهة الولايات المتحدة تحديات سوفيتية في تلك المناطق مما قد يجعلها مركزا للصراع الأمريكي – السوفيتي.

3_ إن الجهود الأمريكية في الفترة قيد البحث تنصب في استخدام سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي التي استمرت حتى سقوط الدولة السوفيتية

والشيوعية الدولية عام 1991. إذ تخوفت الولايات المتحدة من أن يقوم الاتحاد السوفيتي باحتواء إيران ويدخلها ضمن التخطيط السوفيتي. وفي الجانب السياسي يعتقد السوفييت أن من الممكن تحقيق أهدافهم الاقتصادية خاصة عن طريق التقرب إلى الخليج العربي وزيادة نفوذهم فيه. ولم تكن المصالح السوفيتية كبيرة مقارنة مع المصالح الأمريكية. ولكن ليس بمستطاع المظلة الاستراتيجية الأمريكية حماية القواعد المعرضة للهجوم السوفيتي والتي يمكن أن تنطلق منها الولايات المتحدة للعمل في الخليج العربي ويمكن ملاحظة فقدان التسابق من الناحية الجغرافية فالصومال وعمان وكينيا تقع كلها ضمن مدى الأسلحة النووية السوفيتية وان لجوء الولايات المتحدة للتهديدات الاستراتيجية ضد تلك القدرة يفتقر إلى التعقل والثقة بالنفس.

4_ لم تواجه السياسة الامريكية أية تحديات كبيرة في منطقة الخليج العربي. كما أن الولايات المتحدة لم تتدخل في أحداث إيران بدعم شاه إيران الذي أسقطته الثورة الإيرانية لأنها كانت مثقلة في عملية إنجاح استراتيجية تطويق الخليج العربي والحفاظ على امن إسرائيل ومع ذلك فإنها أي الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت إيران دولة مهمة كمركز لحفظ التوازن في الخليج العربي والمنطقة التي تصل إلى إسرائيل والبحر المتوسط إضافة إلى أهميتها الاقتصادية.

5_ أن الجهود الأمريكية والسوفيتية من اجل تعزيز القواعد العسكرية هي لغرض تسهيل عمل الدولتين في إدارة الشؤون الدولية ولتقوية حيوية التنافس بينهما وهي جوانب مهمة في تكوين سياسة الدولتين. وقد اندفع الرؤساء الأمريكان إلى اتخاذ اتجاهات متطرفة في السياسة الخارجية للإفادة منها في عملية إعادة انتخابهم للرئاسة الامريكية لفترة لاحقة وكذلك للدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي وإعادة تقييم

الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط عامة وفي الخليج العربي خاصة.

6_ لقد شاع في الأوساط الرسمية الأمريكية وخاصة داخل وكالة الاستخبارات الامريكية أن الاتحاد السوفيتي يرمي إلى غزو إيران والخليج العربي ومن ثم استخدام النفط كسلاح في صراعه السياسي مع الولايات المتحدة والغرب. وكان دخول السوفييت لأفغانستان مبررا قويا لذلك. وكانت تخشى وفق توقعاتها من مسالة غزو إيران وعلقت أهمية كبيرة عليها بالمقارنة مع غزو أفغانستان لأن لإيران حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي ومن الممكن للاتحاد السوفيتي غزو منابع النفط في الخليج العربي والوصول إلى المملكة العربية السعودية باستخدام القوات المحمولة جوا وانه سيفشل إذا جوبه بدفاع أمريكي فعال مع تحاشي المجازفة بدخول حرب نووية واسعة النطاق.

7_ أن التخطيط الأمريكي الجديد يرمي إلى الدفاع عن امن إسرائيل من استراتيجية دفاعية ثابتة وكذلك إدخال منطقة الخليج العربي في النظام الدفاعي الغربي. كما أن الوجود الأجنبي لا يساهم في خلق استقرار سياسي واجتماعي ويمنع الدول الخليجية عن الوفاء بالتزاماتها القومية. غير أن المشكلة الأساسية التي واجهت قوات الانتشار السريع هي مشكلة الوقت ليس إلا.

8_ أن الحفاظ على أمن الخليج العربي وحماية الملاحة البحرية في مضيق هرمز وإبعاد سيطرة التنافس الدولي هو من عمل دول الخليج العربي في إطار التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وليس من مهمة الولايات المتحدة التي تريد أن تلعب دورا كبيرا في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي من اجل ضمان مصالحها ومصالح إسرائيل وحلفائها الأوربيين بحجة أن استقرار الخليج مرتبط بالاستقرار المستقبلي لليابان وأوربا وان الدول العربية الخليجية لا يمكنها أن تلعب دورا أكثر فاعلية في الجهود

العربية المشتركة للحفاظ على امن الخليج. ولابد من القول أن التوازن السياسي الذي يكثر الحديث عنه في منطقة الخليج العربي هو مسألة نظرية ليس إلا. كما أن إبقاء ميزان القوى العربي – الصهيوني لصالح إسرائيل والتأثير في سياسات الدول الأوربية وحلف شمال الأطلسي هي من أهداف السياسة الأمريكية إضافة إلى جعل مسألة القواعد العسكرية والأمن الاقتصادي الخارجي من أولى اهتمامات القوى الكبرى وحلفائها.

الهوامش والمصادر:

1- د. حامد ربيع، الإبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، بغداد،1983، ص75. وانظر:احمد الخواص، باري كوهن ، دراسة كيسنجر حول إفريقيا الجنوبية، بيروت، د.ت، ص ص85-87.

د. سعد الدين إبراهيم، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، بيروت، 1975، ص143.

Gordon Murray, conflicts in the Persian gulf, London, 1981, p.13.

2- د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982 ، ص43.

3- د. زهير شكر ، المصدر نفسه، ص9.

4- J.S. Szylowiez , B.E. One ill , The energy crisis and U.S. Foreign policy, New York , 1975, p.132.

وانظر: سمير كرم، الثابت والمتحول في مبادئ السياسة الأمريكية، مجلة شؤون فلسطينية، أيلول، 1971، ص35.

5- حصلت تطورات في منطقة الخليج العربي زادت من قلق الولايات المتحدة ومن انسحاب بريطانيا من الخليج عام 1971 وتخوف الأمريكان من احتمال تدخل الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي لملء الفراغ (فراغ القوة) فهو يعتبر أمرا مخل بميزان القوى في المنطقة. كما تم إرسال قوات سوفيتية إلى المحيط الهندي بهدف متابعة القوات الأمريكية ومساعدة القوى المحلية إضافة إلى نشاطاتها في عدن وفي ماساوا في أثيوبيا وغيرها. انظر عن النشاطات والتحركات السوفيتية والأمريكية في:

J.E. Moore, The soviet navy, London, 1975, p. 44.

K.C. Beazley, I Clark, politics of Intrusion, Sydney, 1979, p.3f.
M. B. boruah , U.S. Strategy in Indian Ocean, New York, 1977, p. 40ff.

6 – ارتكز مبدأ نيكسون على سياسة المشاركة الإقليمية على أساس الحد من الدور العسكري الأمريكي المباشر في العالم ووضع القوى الحليفة المحلية تمثل جزءا من عبء الدفاع عن الإيديولوجية والمصالح الرأسمالية فهو مبدأ جاء انتصارا للتيار الواقعي على التيار المتطرف الذي رفض الاعتراف بهزيمة حرب فيتنام. وأكد المبدأ على أن الولايات المتحدة ستعيد تقييم التزاماتها باستخدام النفوذ المباشر وتزيد اعتمادها على تزويد حلفائها وأصدقائها بالمساعدات ليمدوا لها يد العون لأنفسهم بقوتهم البشرية الخارجية وحماية أنفسهم من أي تدخل أجنبي خارجي وتشمل المساعدات بيع الأسلحة المتطورة . انظر: The middle East journal , vol.31 , 1997 , p. 17f

ف . برودين، م. سلدن، السر المعروف – مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، بيروت، 1974 ، ص ص7-8. ؛ د. زهير شكر، المصدر السابق، ص58.

7- لاري باومن وأيان كلارك، المحيط الهندي في السياسات الدولية، ترجمة جلال محمد مهدي حسين، البصرة، 1991، ص139. كذلك: Gordon Murray, op-cit , p.17.

8- معهد الإنماء العربي، تقرير عن السياسة الأمريكية في الخليج العربي، قسم الدراسات الاستراتيجية، 1981، ص3. كذلك انظر:

Emile Nakhleh, Arab – American Relatiens, Washington, 1975 ,p.4o.

9- انظر تصريحات وزير الدفاع الأمريكي (شيلنجر) وتصريحات هنري كيسنجر بصدد ذلك والتي أكدت على خطورة ظهور صراع حول أقطار النفط أو حصول عملية اختناق للعالم الصناعي في: جريدة النهار (بيروت)، 9 شباط 1976.

The Economist, London, February 18 , 1976.

ومن ابرز التطورات، الانقلاب العسكري في أثيوبيا عام 1974 وتوقيع معاهدة بين الانقلابيين والاتحاد السوفيتي والمعاهدة السوفيتية مع الصومال وحصول الاتحاد السوفيتي على تسهيلات عسكرية في قاعدتي مقديشو و بربرة وميناء عدن بموجب اتفاقية مع اليمن الديمقراطية ومحاولات التدخل السوفيتي في إقامة اتحاد فدرالي بين اليمن الديمقراطية وإثيوبيا والصومال في عام 1977 إضافة إلى حركات التحرر في زيمبابوي و انغولا و موزمبيق وظهور حركات متعاونة مع الاتحاد السوفيتي والصين. إضافة إلى احتمالية تمكن الاتحاد السوفيتي في التحكم

بشحن النفط عبر مضيق هرمز أو حصار موانئ الخليج العربي. انظر : J.E. Moore , op. cit , p. 45

10- انظر تصريحات الرئيس كارتر و وزير الدفاع الأمريكي وبعض المسئولين الأمريكان في U.S. Congress , U.S. interests and policies toward the Persian gulf , 1980, p.846.

H. Kissinger, years of upheaval, U.S.A. ,1982, p.12.

V. A. spate rain and others , the soviet invasion of Afghanistan , U.S.A. 1980, p49. New York times, October, 22, 1979.

11- د. زهير شكر، المصدر السابق، ص96.

12- and New York time magazine, December 31, 1978.

V. A spate rain, op. cit, p. 4.

13- U.S. Congress , U.S. interests and policies toward the Persian gulf , 1981 ., Washington, p481

14- Ibid.p.482.

15- Michael p. Sullivan, international relation, the crisis and evidence, 1979, p.153.

16- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، 1979، ص22.

17- Coal , Bell, The diplomacy of Detente, U.S.A, 1977, p.32.

18- لاري باومن وأيان كلارك، المصدر السابق، ص38.

19- مجلة اقرأ (السعودية)، العدد 143، 9 تشرين الأول 1979، ص3.

النشرة الاستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، العدد 1، لندن، 10 شباط 1980، ص12-17.

د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في الشرق الأوسط، القاهرة، 1984، ص392.

New York time , July , 27 , 1979

20- مجلة الأضواء (البحرين)، العدد 512 ، 15 أيلول 1979 ، ص5.

21- جريدة الفجر (أبو ظبي)، العدد 508 ، 23 تموز 1979.

جريدة السياسة (الكويت)، 29 تشرين الأول 1979.

لقد أشارت جريدة الغارديان البريطانية في مقال لها أن اتجاه الولايات المتحدة لزيادة مبيعاتها من الأسلحة وزيادة وجودها العسكري جاء نتيجة للتطور في علاقات الاتحاد السوفيتي مع اليمن الديمقراطية وتوقيع معاهدة صداقة بينهما. كما أن القدرة العسكرية السوفيتية صارت تحقق تناميا مستمرا، ومن الممكن أن تهدد طرق النفط الحيوية من الخليج عبر مضيق هرمز و عبر المحيط الهندي.

.The Guardian (London), October 29, 1980

وانظر أيضا جريدة السياسة (الكويت)، العدد 4072، 30 تشرين الأول 1980.

22- النشرة الاستراتيجية، انعكاسات التواجد العسكري الأمريكي في مصر، العدد 15، 28 أب 1980، ص3.

23- جريدة الوطن (الكويت)، 2 تشرين الأول 1979.

جريدة الإنباء (الكويت)، 2 تشرين الأول 1979.

أعلنت سلطنة عمان مشروعا لحماية امن الخليج العربي عرف بالمشروع العماني لأمن الخليج. وهو بمثابة مشروع تقني لحماية امن مضيق هرمز بمساعدة عسكرية ومالية قدرت ب (100) مليون دولار من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان وتسهم فيه دول خليجية. والمشروع في الواقع هو تأكيد لفكرة إعادة الخليج العربي إلى مناطق النفوذ والتكتلات الأجنبية ووضع الخليج مجددا تحت الحماية الأجنبية لأن الولايات المتحدة صممت خلال تواجدها العسكري إعادة صياغة التوازن الإقليمي الذي أصابه الخلل نتيجة للتطورات في أفغانستان وإيران و القرن الإفريقي وغيرها.

24- Washington Post , September 22 , 1979.

And: The financial (London) April 28 1981. New York Times , October 23, 1980.

25- أعلن الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف (L. Brezhnev) مشروعه حول امن الخليج العربي في خطابه أمام البرلمان الهندي أثناء زيارته للهند مناشدا الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان والصين بعدم التدخل أو استخدام القوة أو التهديد ضد بلدان المنطقة وعدم وضع أسلحة نووية للإبادة الشاملة فيها واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته المنطقة.

ظ: نص المشروع في: جريدة السياسة الكويتية ، العدد 1783، 21 كانون الأول 01980

26- New York times, October 24 , 1980. و انظر المقارنة:

مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، التقرير السياسي، العدد 2 ، أيلول 1980 ، ص ص20-21.

جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع، التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة 1983، ص12.

27- Robert Hanks , the cape Route , London , 1981 , p.13

28- جريدة النهار (بيروت)، 17 كانون الأول 1981. وانظر:

Fred Holiday, soviet policy in the area of crisis, U.S.A, 1981, P.27.

29- جيفري ريكورد، المصدر السابق، ص 37. وانظر:

Amnon sella, soviet political and military, conduct in the middle east , 1981, pp.20-21.

30- النشرة الاستراتيجية، القواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية الأمريكية المرتبطة بالمشرق العربي، عدد5، 10 نيسان 1981، ص8. وانظر أيضا:

د. زهير شكر، المصدر السابق، ص170.

31- النشرة الاستراتيجية، العدد 23، كانون الأول 1980، ص23.

جيفري ريكورد، المصدر السابق، ص48. تعني المواجهة الأفقية نقل جغرافية منطقة النزاع وتوسيعها إلى أماكن أخرى. أما المواجهة العمودية فتعني استخدام السلاح النووي.

32- النشرة الاستراتيجية، العدد 23، كانون الأول 1980، ص24.

33- النشرة الاستراتيجية، العدد 23، كانون الأول 1980، ص25.

جريدة النهار (بيروت)، 7 كانون الثاني 1981.

34- د. زهير شكر، المصدر السابق، ص176.

35- انظر المقالات التي نشرتها الدوريات العربية والأجنبية حول موقف أقطار الخليج من مشاريع الدفاع المشترك ومبدأ كارتر في:

جريدة الرأي العام (الكويت)، 7 كانون الأول 1981

جريدة السفير (لبنان)، 19 تشرين الأول 1981

جريدة اليمامة (السعودية)، 29 تشرين الأول 1981

جريدة السياسة (الكويت)، 27 كانون الأول 1981

جريدة الاتحاد (أبو ظبي)، 27 تشرين الأول 1980

The Guardian, London, October, 1981

Herald Tribune, April 23, 1980

New York times, November 20, 1980

36- جريدة النهار (بيروت)، 8 تموز 1982.